الفصل الأول

مقدمة

على الرغم من وجود عدد من الحالات الاستثنائية، إلا أنه يمكن القول أن معظم محاولات التصنيع فى الدول غير الغربية لم تنتج أثرا يعتد به على مشكلات التخلف. وتعددت الأسباب التى قدمت لتبرير فشل التصنيع فى تحقيق التحديث وتباينت الكتابات فى هذا الصدد ما بين نظرية بحتة أو تلك التى تستخدم التحليل الكمى للبيانات، وهو ما يشير إلى نقص فى تحليل حالات بعينها ـ الأمر الذى يفوت الفرصة للتركيز بصورة أدق على المشكلات المحيطة بعمليات التصنيع فى العالم غير الغربى. بأخذ ما تقدم فى الاعتبار، فإن هذه الدراسة تتناول المحاولة الطموحة للتصنيع التى بدأت فى مصر خلال عشرينيات القرن العشرين تحت رعاية البنك الأول الذى تم تمويله وإدارته بالكامل من قبل مواطنين مصريين، وهو بنك مصر. وعلى الرغم من بداياته الناجحة، فإن جهود البنك فى مجال تشجيع التصنيع وقفت قاصرة عن بلوغ هدفها المتمثل فى تقليل اعتماد الاقتصاد المصرى على إنتاج القطن طويل التيلة وخلق قطاع اقتصادى متطور.

فمنذ تأسيس البنك فى الثالث عشر من أبريل عام ١٩٢٠، لم يكن الهدف إنشاء بنك تجارى عادى وإنما كان مؤسسوه يأملون قيامه بدور ممول الصناعة الوطنية المصرية، وكمركز لمجموعة عملاقة من الشركات ـ كلها تحمل اسم مصر. وبناء عليه، كان المتوقع من البنك أن يكون بمثابة القوة المحركة فى اتجاه خلق قطاع صناعى حديث فى الاقتصاد المصرى. وكان البنك ناجحا بدرجة كبيرة خلال فترة ما بين الحربين، حيث تم تأسيس مجموعة الشركات التى ضمت أكبر شركة لصناعة النسيج فى الشرق الأوسط، وشركة للنقل، وأخرى لحلج القطن، وثالثة للتأمين، هذا فضلا عن أول شركة طيران مصرية،

ومجموعة أخرى من الشركات الأصغر حجما. بدا ذلك من حجم التعاملات المالية فى البنك خلال ذات الفترة، فالبنك الذى بدأ بمبلغ لا يزيد على الثمانين ألف جنيه مصرى فى عام ١٩٢٠، بلغت القيمة الاسمية لرأس مال مجموعة شركاته عند اندلاع الحرب العالمية الثانية خمسة ملايين جنيه. وبالطبع لم يقتصر تأثير البنك على مجموعة شركاته فقط، وإنما لعب دورا رئيسيا فى تشكيل السياسة المالية للحكومة خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، كما كان فاعلا بشدة فى حث الدولة على تبنى دور أكثر حيوية فى مجال تنمية الاقتصاد المصرى. وعلاوة على ذلك، امتدت أنشطة البنك خارج حدود القطر المصرى إلى أرجاء الوطن العربى، حيث افتتح فروعا له فى فلسطين والعراق، كما قام بتأسيس بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان والذى افتتح مكاتبا له فى كل من سوريا ولبنان. كما كان البنك نشيطا فى استثماراته فى منطقة الحجاز. ومن خلال شركتى مصر للطيران ومصر للملاحة، استطاع البنك توسيع شبكة علاقاته التجارية لتغطى شرق البحر المتوسط والسودان. وهو ما يمكننا من أن نصف مجموعة شركات مصر بأنها أول شركة عربية متعددة الجنسيات.

هذه الأنشطة لاقت صدى واسعا، ليس فقط لدى الوطنيين فى مصر، وإنما فى أوساط القوميين فى شتى أنحاء الوطن العربى، حيث كان ينظر إليه بوصفه باعث الروح القومية، وليس أدل على ذلك من كم القصائد التى كتبها أمير الشعر العربى أحمد شوقى للبنك.[١] غير أن البنك قد انهار بالرغم من ذلك بعد نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩، كما أرغم مدير البنك ومهندس سياسته للتصنيع ـ محمد طلعت حرب ـ وكذا معظم أعضاء مجلس إدارة البنك على الاستقالة. وبعد مراقبة مكثفة لمركزه المالى، وافقت الحكومة المصرية على مساعدة البنك فى ١٩٤١ بشرط التوقف عن الاستمرار فى أى نشاط يكون الهدف من ورائه خلق أى مؤسسة صناعية جديدة.

وعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبه بنك مصر فى التنمية الاقتصادية لمصر الحديثة

---

(١) للاطلاع على بعض من الشعر الذى كتبه شوقى وعدد آخر من الشعراء ورجال الخطابة فى مصر والعالم العربى للبنك، يمكن مراجعة:

محمد طلعت حرب، **مجموعة خطب محمد طلعت حرب**، القاهرة: مطبعة مصر، بدون تاريخ (ج١: ص ٢٢١، ج٢ ص ص ٢٧٨-٣٠٨، ج٣ ص ص ١٩٩-٢٢٤ و ٢٢٧- ٢٣٢).

وعدد آخر من الدول العربية، فإن البنك لم يحظ بدراسة مستفيضة. فبزوغ نجم مجموعة شركات مصر، ثم أفوله بعد ذلك، إنما يوضح عدم ملاءمة أى من النظريات التى تتناول عمليات التصنيع فى الدول غير الغربية فى الآماد الزمنية القصيرة. فالتطور التكنولوجى فى الغرب والطبيعة التكاملية المتداخلة للسوق العالمية خلال القرن العشرين، جعلت لزاما قيام الدولة بدور فعال لتوفير الحماية اللازمة للصناعات الوليدة الناشئة فى الدول الأقل نموا ـ ومعظمها تقع خارج نصف العالم الغربى ـ وخصوصا فى الدول التى كانت ترزخ تحت وطأة الاحتلال الأجنبى. فالتصنيع كان نابعا من الرغبة فى تكوين قاعدة اقتصادية قوية لدى هذه الدول الأقل نموا ـ الأمر الذى يمكنها من كسر حلقات الاعتماد على السلع المصنوعة المستوردة من الغرب. ونظرا لأن النمط الاقتصادى الحاكم فى ظل الاحتلال، كان يقوم على الاعتماد على الزراعة وإنتاج عدد محدود من السلع الأولية؛ فقد كانت النظرة للتصنيع بمثابة النمط الاقتصادى المناوئ لهيمنة الاحتلال ـ ولا أدل على ذلك أكثر من أنه عبر القرن العشرين كانت عملية التصنيع فى العالم غير الغربى تأتى فى إطار حركة وطنية أكثر شمولا.

وانطلاقا من هذا الإطار الواسع الذى يمكن من خلاله النظر لعمليات التصنيع فى الدول الأقل نموا، فإن هذه الدراسة تطرح أربعة أسئلة عريضة. منها سؤالان تاريخيان فى موضوعهما، والسؤالان الآخران يتعلقان بالجانب النظرى من المسألة. **السؤال الأول**: ما هى القوى الاجتماعية التى وقفت وراء إنشاء بنك مصر؟ ولماذا تم تأسيسه فى ذلك التوقيت بالذات؟ **والسؤال الثانى**: لماذا شهد البنك فترة من الانتعاش الاقتصادى تلتها فترة واجه فيها خطر الانهيار المالى؟ **والسؤال الثالث**: ما هى الملامح التى يمكن استنباطها من الإجابة على السؤالين الأولين للمساهمة فى الجدل الدائر حول ما إذا كان التصنيع ممكنا فى الدول غير الغربية؟ وما إذا كان من الممكن أن يحدث التصنيع تغييرا فى مستويات المعيشة فى هذه الدول؟ وإلى أى مدى يمكن لعملية تصنيع ممولة ومدارة من الداخل أن تنجح إذا كان هدفها أن تظل مستقلة ومناوئة لهيمنة رأس المال الأجنبى؟ علاوة على ذلك، ألا يوجد بديل أمام الجماعات التى تحاول تحفيز التصنيع فى الدول الأقل نموا سوى الاستسلام فى النهاية أمام رأس المال الأجنبى؟

والسؤال الرابع والأخير يثير إشكالية ما اصطلح على تسميته بالبورجوازية الوطنية

فى عمليات التصنيع فى دول العالم الثالث. فكيف تنشأ هذه الطبقة؟ وما هى مكوناتها الاجتماعية؟ وما هى العوامل التى تؤثر على تماسكها السياسى؟ وما الأثر الذى يجلبه وجود ـ أو غياب ـ هذا التماسك على عملية التصنيع؟[١]

فى محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، فإن الإطار الكلى والأشمل لدراسة التصنيع فى دول العالم الثالث وأثره على مشكلات التخلف يكمن فى دراسة الاقتصاد السياسى لدى ماركس، خصوصا نظريات ماركس عن الإمبريالية، فقد كان ماركس ذاته غامضا فى بعض كتاباته بخصوص التنمية الرأسمالية فى العالم غير الغربى وعلاقة هذه التنمية بقوى السوق العالمية. ويمكن التمييز بين المذاهب الماركسية فى تفسير التخلف من خلال تقسيمها إلى الفرضية «المتفائلة» مقابل الفرضية «المتشائمة». فأصحاب المذهب التفاؤلى يذهبون للقول بأن ماركس ـ فى كتاباته المتقدمة ـ رأى أن التناقضات الداخلية للرأسمالية ستؤدى لقيام الرأسمالية الاحتكارية فى الداخل كما ستؤدى لتصدير الرأسمالية للعالم غير الغربى فى شكل عمليات تصنيع مرتبطة بمراحل سابقة على توغل الرأسمالية فى هذه الدول غير الغربية التى كان ينظر إليها على أنها مصادر للمواد الخام وأسواق للسلع النهائية. ومع نمو الهيكل الرأسمالى الوليد، سيُقضى على المجتمع التقليدى أو ما قبل الرأسمالى. ووفقا لهذا المذهب ـ وطبقا لتعبير ماركس ذاته «الدولة الأكثر تقدما من الناحية الصناعية إنما تُقدم للدول الأقل تقدما فى هذا الصدد صورة لمستقبلها».[٢] وقد وضعت نظرية لينين عن الإمبريالية، والتى تكونت فى ظل هذا المذهب التفاؤلى، تصورًا مفاده أن تصدير الرأسمالية سيؤدى ـ لا محالة ـ لرد فعل وطنى يحاول من خلاله الرأسماليون الداخليون حماية أنفسهم فى مواجهة هيمنة المد الاقتصادى الأجنبى.[٣]

---

(١) وبالمثل، فإن أنشطة بنك مصر تشير للدور السياسى الهام الذى لعبته المؤسسات المالية فى الدول الأقل نموا - وهو الدور الذى قلما يشار إليه. فمعظم الدراسات فى السياسات المقارنة تركز على الأحزاب السياسية والجيش أو شبكات العملاء باعتبارها العوامل السياسية الرئيسية فى دول العالم الثالث. ولم يحدث سوى مؤخرا أن توجه الانتباه للنفوذ السياسى للبنوك وجمعيات التعاون الزراعى ووكالات التنمية ومؤسسات القطاع العام.

(٢) **Capital**. (Moscow: Progress Publishers, 1965). vol. 1, pp. 8-9.

(٣) V. I. Lenin. **Imperialism: The Highest Stage of Capitalism**. (Moscow: Progress Publishers, 1968). pp. 113-114.

أما المذهب التشاؤمى فيمكن استخلاصه من تعليقات ماركس حول هيمنة الاحتلال الإنجليزى على أيرلندا، حيث ركز ماركس على النمط الاقتصادى المترسخ فى هذه الهيمنة، والمتمثل فى سلب إنجلترا للفوائض الاقتصادية لأيرلندا، الأمر الذى نجم عنه تآكل موارد أيرلندا فى نهاية المطاف. أى أنه بدلا من تجهيز الساحة لخلق رأسمالية. فقد أدى قدوم رأس المال الأجنبى لأيرلندا إلى تراجعها الاقتصادى والاجتماعى. وقد تبنى هذا المذهب معظم الباحثين الماركسيين من دارسى ظاهرة التخلف، لا سيما من بين أتباع مدرسة التبعية ـ والتى ترى أن التنمية الصناعية تعاق فى معظم دول العالم غير الغربى بسبب سلب فوائض هذه الدول من قبل الدول الغربية الاقتصادية المتقدمة. وفى ظل هذا المذهب فإن الطبقة الحاكمة المحلية لا تناصب الرأسمالية الأجنبية العداء، لأنهم ينتفعون من عمليات سلب هذه الفوائض، ولذا فإنهم يفعلون ما بوسعهم من أجل استغلال موارد مجتمعاتهم كونهم «شركاء صغار» لرأس المال الأجنبى.[1]

وكلا هذين المذهبين ـ المتفائل والمتشائم ـ يعّرف نقطة البدء لعملية التحديث للدول الأقل نموا بتلك التى يتم عندها دمجهم فى السوق العالمية. وكما سيتضح لاحقا، فالعملية التى تحولت بموجبها مصر من اقتصاد مكتف ذاتيا إلى اقتصاد معتمد على السوق العالمية لبيع سلعة نقدية، مهمة لفهم القوى الاجتماعية التى تكاتفت لإنشاء بنك مصر. وعلى

---

(١) على الرغم من توافر أدبيات كثيرة حول نظرية التبعية، فإن عملين بالتحديد يحملان تميزا عما سواهما، وهما:
Paul Baran. **The Political Economy of Growth**. New York: Monthly Review Press, 1957; A. G. Frank. **Capitalism and Underdevelopment in Latin America**. New York: Monthly Review Press, 1967.

وللتعرف على نظرية نظم العالم لإيمانويل والرستين فى إطار مدرسة التبعية، يمكن مطالعة:
Immanuel Wallerstein. The Rise and Future Demise of World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis. **Comparative Studies in Society and History**. vol. 16. January 1974, pp. 387-415; Immanuel Wallerstein. **The Modern World System**. New York: Academic Press, 1974.

كما يمكن مراجعة كتابتين من أفضل ما قدم فى نقد نظرية التبعية، وهما:
Ernesto Laclau. Capitalism and Feudalism in Latin America. **New Left Review**. 67. May-June 1971. pp. 19-38; Robert Brenner. The Origins of Capitalist Development: a Critique of Neo-Smithian Marxism. **New Left Review**. 10. July- August 1977. pp. 25-92.

الرغم من إمكانية استخدام التنميط الماركسى فى تحليل المراحل الأولى من عملية التصنيع فى مصر، فإن أيا من مدرسة التبعية أو النموذج اللينينى لا يشمل العملية فى مجملها. فعملية تأسيس البنك تقف على الخلاف من منظور التبعية المؤدى إلى تنامى المصالح بين البرجوازية الداخلية عند الأطراف ومثيلتها الأجنبية فى المركز. هذا فضلا عن أنه لا يمكن إغفال أنه خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، أرسى بنك مصر دعائم قطاع صناعى فى الاقتصاد المصرى. وبناءا عليه فإن العلاقة العدائية التى تولدت بين قطاع عريض من الطبقة العليا المصرية ورأس المال الأجنبى، وكذا حدوث قدر كبير من التنمية الصناعية، إنما يصب فى صالح الانتقادات المتكررة لمدرسة التبعية باعتبارها غير مرنة فى طرحها بوجود تآلف فى المصالح بين برجوازيات المركز والأطراف. وبالمثل، فإن خبرة مجموعة شركات مصر توضح أنه لا توجد عداوة موروثة للتصنيع لدى الأطراف من قبل الدول الرأسمالية المتطورة كما يدعى منظرو التبعية. فعلى الرغم من عزوف مجموعة شركات مصر عن رأس المال الأجنبى، فإن الرأسماليين الغربيين تجاهلوها خلال عقد العشرينيات، ثم بدأوا ينغمسون بدورهم فى عمليات التصنيع المصرية بحلول عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

هذا المأخذ على مدرسة التبعية يوازيه مآخذ عدة على الكتابات التى ارتأت حتمية حدوث التصنيع فى الدول غير الغربية، وهو ما يجعل مصيرها تاريخيا مماثلا لذلك الذى شهدته الدول الغربية بالتالى. فبالرغم من كونه ليس عدائيا بالضرورة للتنمية الصناعية فى مصر، فإن نوع الشركات المساهمة التى توسع رأس المال الأجنبى فى إقامتها فى عقد الثلاثينيات كان يهدف بالأساس لخدمة مصالحه الخاصة وليس لتحفيز نمو اقتصادى متوازن فى مصر بالضرورة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم قدرة مجموعة شركات مصر على إثبات ذاتها كمؤسسة فاعلة مستقلة عن السيطرة الأجنبية وكذا عدم قدرتها على خلق قطاع دائم فى الاقتصاد المصرى يثير السؤال الهام حول المدى الذى يمكن أن تذهب إليه التنمية الصناعية فى الدول الأقل نموا، أخذا فى الاعتبار قيود السوق العالمية وكذا طبيعة المجتمع قبل الرأسمالى الذى يجب أن يجرى فيه التصنيع. هذا فضلا عن أن التغير فى نظرة المركز لمصر على أنها مصدر لمواد خام وسوق لسلع مصنعة، إلى مصدر لاستثمارات مباشرة فى مؤسسات صناعية، أجبرت العناصر الوطنية داخل مجموعة شركات مصر على البحث

عن أرضية مشتركة مع رأس المال الأجنبى خلال عقد الثلاثينيات، كما رفع ذلك من أسهم القطاعات ذات الميول الأوروبية والتى كان حماسها نحو سياسيات التصنيع من البورجوازية المصرية داخل المجموعة وباقى أهداف العناصر الوطنية. وبالتالى فإن العداوة بين رأس مال محلى ملتزم بالتصنيع وبين رأس مال أجنبى ـ والذى كان متواجدا خلال عقد العشرينيات والفترة الأولى من الكساد الكبير ـ خفت بنهاية عقد الثلاثينيات. وهكذا فإذا كانت الحالة المصرية لا تتطابق مع فرضية مدرسة التبعية السالف الإشارة إليها، فإنها لا تدعم الفرضية المقابلة والقائلة بوجود عداوة حتمية بين البرجوازية الوطنية ورأس المال الأجنبى. ولهذا فإن نظريات الإمبريالية التى تتبع الخط الفكرى للينين فى تفسيره لمقولات ماركس تطرح مشكلة تقديم تحليل حتمى للتحول السياسى والاجتماعى ـ الاقتصادى فى العالم غير الغربى.

وعلى الرغم من انتقادهم للنظرية المسماة بنظرية تطور البرجوازية ـ سواء السياسية أو الاقتصادية ـ لضيق أفقها وإهمالها للوقائع التاريخية، فإن النظريات الماركسية للتخلف تعانى من ضيق أفق هى الأخرى. فكل من مدرسة التبعية والنموذج اللينينى يعانيان من الصبغة الاقتصادية فى التحليل التى تعجز عن الإلمام بتعقيدات عملية التخلف. فمن المفارقة أنه مع تأكيد ماركس على أهمية التركيز على الصراع الطبقى لفهم التغير الاجتماعى، فإن أيا من هذين النموذجين لم يتضمن تحليلا متميزا عن الصراع الطبقى ـ على المستويين الوطنى وغير الوطنى وعلاقتهم بالتخلف. فالتحليل الطبقى مهم للغاية للإلمام الشامل بخبرة بنك مصر وشركاته ـ ولذا سيشغل التحليل الطبقى الحيز الأكبر من هذه الدراسة.

وهناك وجه آخر للقصور فى معظم الكتابات الماركسية عن التخلف يتبدى فى عدم قدرتها على أن تعالج بوضوح مشكلة الاستمرار فى التغير وكذا مشكلة قدرة ظاهرة التخلف على اتخاذ أنماط مختلفة. فإذا كانت كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية ـ كما ادعى ماركس ـ تحمل فى طياتها كوامن تناقضاتها الداخلية، فإن ظاهرة التخلف ـ بالتالى ـ لا يمكن التعامل معها بوصفها ظاهرة ساكنة أحادية الجانب، فهى لا تمر فقط عبر مراحل مختلفة (الدمج فى الاقتصاد العالمى والإمبريالية والاحتلال الجديد، ... على سبيل المثال)، وإنما يمكن أن تعبر كل من هذه المراحل عن نفسها فى أشكال مختلفة وفقا للمجتمع أو

المنطقة الجغرافية الخاضعة للتحليل. فمع قبول الإدعاء بأن التخلف بدأ مع دمج الدول غير الغربية فى السوق العالمية مثلا، فإنه من الواجب مراعاة أن قوى السوق العالمية تفاعلت مع أنماط سياسية واجتماعية ـ اقتصادية شديدة الاختلاف فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. فمصر ولبنان ـ على سبيل المثال ـ تعانيان من ظاهرة التخلف ولكن هيكل هذا التخلف يختلف بصورة جذرية فيما بين الدولتين.

وما نخلص إليه من هذا التحليل النظرى فى إطار هذه الدراسة هو أنه لا يصح الاكتفاء بفهم طبيعة قوى السوق العالمية والتى بدأت فى التأثير على مصر من النصف الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، وإنما يجب دراسة هذه القوى فى إطار تفاعلها مع معطيات المجتمع المصرى ـ لا سيما الهيكل الاجتماعى المتواجد فى فترة ماقبل الرأسمالية. كذلك فإنه من الضرورى دراسة تحول الهيكل الاجتماعى المصرى كنتيجة لدمج مصر فى السوق العالمية والتغير فى الوعى المصاحب لهذا التحول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة للمجتمع المصرى. كما أنه يجب التركيز على التناقضات المتضمنة فى عملية الدمج وكيف عبرت هذه التناقضات عن ذاتها لتتمخض فى النهاية عن تأسيس بنك مصر فى نقطة زمنية معينة. وأخيرا فإن الدور الذى لعبته مجموعة شركات مصر فى تغيير طبيعة ظاهرة التخلف سيتم إفراد قسم خاص له فى هذه الدراسة وسوف تصبح العامل الرئيسى فى تمهيد الساحة لمرحلة جديدة من الهيمنة الاقتصادية التى تطورت خلال عقد الثلاثينيات ـ وهى الاحتلال الجديد.

وهذه الدراسة لا تدعى تقديمها لإطار نظرى شامل خاص بها لفهم عملية التصنيع فى الدول غير الغربية؛ وإنما ترجو ـ فى سياق إجابتها على الأسئلة الموضحة بعاليه ـ أن تقدم العناصر المؤسسة لمثل هذه النظرية. فبينما كان التنميط الماركسى للتحليل ذا فائدة جمة فقط كنقاط انطلاق لفهم القوى الاجتماعية التى تمخضت عن ولادة بنك مصر ونموه وتوسعه، فإن النظريات الماركسية المتاحة عن ظاهرة التخلف والإمبريالية لم تكن لتفى بالغرض. غير أن تركيز الماركسية على مفهوم التناقضات كان ذا فائدة كبيرة حيث أن معظم العوامل التى ساهمت فى دفع عملية التصنيع المصرية قدما فى نقطة زمنية بعينها ـ كقوى السوق العالمية والطبقة المالكة للمساحات الكبيرة من الأراضى والحركة الوطنية المصرية والدولة وكذا التنافس فيما بين القوى الإمبريالية ـ ساهمت فى دحضها والقضاء

عليها فى نقطة زمنية أخرى. ولذا فإن أحد الافتراضات الرئيسية الحاكمة للمقولات المطروحة هنا هى الأهمية التحليلية للتناقضات كمفهوم لدراسة التغير الاجتماعى. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثبت النموذج الماركسى قصوره من حيث عدم قدرته على تقديم إطار نظرى لدراسة أثر الروابط العائلية ودور الدولة وديناميكيات التفكك الطبقى داخل البرجوازية المصرية. ولذلك فإنه فى تحليل هذه العوامل، وهى ذات أثر بالغ على عملية التصنيع فى مصر، ولتلافى أوجه قصور المناهج الماركسية فى دراسة التخلف، فإنه يرجى أن تقدم هذه الدراسة مساهمة بسيطة للتراكم النظرى الهائل فى حقل الاقتصاد السياسى.

obeikandl.com